الجمهورية التونسية

المجلس الوطني التأسيسي

تقرير تكميلي للجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

حول

مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاق تعاون في مجال الهجرة بين الجمهورية التونسية والكنفدرالية السويسرية

عدد 2013/21

تاريخ احالة المشروع على المجلس الوطني التأسيسي :8 افريل 2013

الوثائق المرفقة بالمشروع : وثيقة شرح اسباب ونص الاتفاق

تاريخ انهاء الاشغال : 12 ديسمبر 2013

رئيسة لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

سعاد عبد الرحيم

نائبة الرئيس

فاطمة الغربي

مقرر اللجنة

اياد الدهماني

المقرر المساعد الاول

عائشة الذوادي

المقرر المساعد الثاني

نور الدين المرابطي

ديسمبر 2013

على اثر قرار الجلسة العامة للمجلس الوطني التأسيسي بتاريخ 22 نوفمبر 2013 والقاضي بإرجاع مشروع القانون الاساسي المتعلق بالمصادقة على اتفاق تعاون في مجال الهجرة بين حكومة الجمهورية التونسية والكنفدرالية السويسرية عدد 2013/21 الى لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية ،عقدت هذه الاخيرة جلسة استماع الى كل من السيد حسين الجزيري كاتب الدولة للهجرة والسيد مدير عام الشؤون القنصلية بوزارة الخارجية لمزيد الاستيضاح والتعمق في مقتضيات الاتفاق وذلك يوم الخميس 28 نوفمبر 2013.

وقد تمحورت ملاحظات واستفسارات السادة النواب خلال الجلسة حول النقاط التالية :

- التخوف من التهجير الجماعي للتونسيين المقيمين بسويسرا،
- انعكاسات عودة بعض التونسيين المقيمين بسويسرا الى تونس والحال ان الوضع الاقتصادي صعب ،
- الاستغراب من انتهاج السلطة السويسرية لتمشي تأطير الهجرة غير الشرعية في الوقت الحاضر،
- تمويل المشاريع المزمع القيام بها من قبل الدولة السويسرية لمن يختار العودة الطوعية واجراءات ذلك،
- تسجيل ضعف المبلغ المقدم من قبل الدولة السويسرية لمن يختار العودة الطوعية بالمقارنة مع بعض الاتفاقيات الاخرى باعتبار انه لا يسمح سوى ببعث مشاريع صغرى،
- التخوف من انتهاج اوروبا للهجرة الانتقائية المتمثلة في استقطاب الادمغة وما يمكن ان ينجر عن ذلك من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني،

وفي ردّه على تساؤلات السادة النواب بين السيد كاتب الدولة ان الاتفاق موضوع النظر والذي امضى عليه السيد وزير الشؤون الخارجية التونسي ووزيرة العدل السويسرية منذ ما يزيد عن السنة والنصف تقريبا قد دخل حيز النفاذ بالنسبة للجانب السويسري الذي لا يشترط في مثل هذه الحالات موافقة برلمانه.

وأوضح السيد كاتب الدولة ان الهجرة غير المنظمة المنطلقة من تونس لم تكن وجهتها الاساسية الدولة السويسرية وإنما دول جنوب اوروبا التي تعيش بدورها ازمة اقتصادية اذ تصل نسبة البطالة في صفوف الشباب عندهم احيانا الى اكثر من اربعين في المائة هذا وتم التأكيد في المقابل على ان الاتفاق يسمح بتسهيل منح التأشيرة للدخول الى سويسرا في اطار الهجرة المنظمة مع تخصيص نسبة هامة من الاموال لتكوين الشباب التونسي في تخصصات متعددة ليتم في مرحلة لاحقة ادماجهم في سوق الشغل السويسري .

وقد بيّن ان الجانب السويسري قام بمساندة الثورة التونسية ودعّم الانتقال الديمقراطي في خصوص الجانب التنموي من خلال هذا الاتفاق مستشهدا بمثال احدى المناطق من الجمهورية التونسية والتي شهدت عودة حوالي 100 مهاجرا قاموا ببعث مشاريع صغرى وهم مرتاحون لوضعهم الحالي .

ويسعى الاتفاق الى ضبط شروط واجراءات العودة الطوعية مع المساعدة على اعادة ادماج المهاجرين في النسيج الاقتصادي والاجتماعي في تونس من خلال تكوين الشبان اولا في الميادين التي يرغبون فيها والتي تستجيب لخصوصيات المناطق التي ينحدرون منها ثم بتقديم الدعم المادي الضروري لتركيز المشاريع .

كما نبّه على تفاقم ظاهرة هجرة القصر خلسة والتي تقدر بحوالي الـ 10 بالمائة من الهجرة غير المنظمة والتي تشكل خطورة عليهم في مرحلة اولى عند اجتيازهم للحدود البحرية بكل ما يكتنفه الامر من اهوال ومخاطر وفي مرحلة ثانية عند الوصول الى اوروبا وعدم وجود شغل، والسقوط في بوتقة الاجرام ، مشيرا في هذا الصدد الى بلوغ عدد المساجين التونسيين في ايطاليا ثلاثة ألاف اضافة الى ارتفاع ظاهرة الانتحار في صفوف المهاجرين غير الشرعيين منبّها لخطورة تحوّل تونس الى بلد عبور بالنسبة الى المهاجرين الافارقة.

كما تم تبيان الانعكاسات السلبية للهجرة غير الشرعية إذ لا حقّ للمهاجر خلسة في الصحة والتغطية الاجتماعية والتقاعد وهذا ما يشكل نوعا من العبودية لا يرتضيها الشعب

التونسي اضافة الى ان هناك العديد من ابناء المهاجرين الذين تمّ افتكاكهم من اوليائهم باعتبار انهم غير قادرين على توفير العيش الكريم لهم.

وفي خصوص الترتيبات الاجرائية السابقة لعملية الترحيل بيّن السيد كاتب الدولة ان العملية لا تتعلق بالطرد الجماعي أو التعسفي بل هي محفوفة بجملة من الضمانات اذ لا يتم الترحيل الاّ بإجراء اداري من القنصلية والمتمثل في التدقيق أولا في الوضعية الاجتماعية للمزمع ترحيله من حيث حالته الصحيّة والمدنية وإن كان له أبناء في الكفالة وان كان متمتعا بازدواجية في الجنسية كما يقع التثبت في اللوحة البصمية للمعني بالأمر.

وفي خصوص المخاوف من هجرة الكفاءات فقد تمت الاشارة ان سبب ذلك يرجع اولا الى عدم توفر القدر الكافي من فرص العمل داخل البلاد وهو ما يستوجب الاسراع في الاصلاح الاقتصادي عبر تركيز اليات الحوكمة الرشيدة والعدالة الاجتماعية مع الاشارة الى الجانب الايجابي لهذا النوع من الهجرة والمتمثل بالأساس في تحصيل الكفاءات التونسية لخبرات جديدة اضافة الى التحويلات الهامة من العملة الصعبة الى داخل البلاد.

هذا وقد اوضح السيد كاتب الدولة ان تونس اليوم بحاجة الى اليد العاملة البسيطة لانجاز المشاريع الاستثمارية والاستجابة لطلبات الشغل المتزايدة في ميدان الفلاحة والبناء على الرغم من انها الفئة الاكثر تكوينا لمجموع المهاجرين الى اوروبا موضحا انه لا بد من رسم سياسة لتلبية حاجياتنا في هذا الاتجاه .

وقد افاد السيد كاتب الدولة انه وفي اطار الاتفاقية التي تجمع الجانب التونسي والفرنسي والتي ترتكز على مقاربة شمولية مرتبطة بالأساس بالجانب الامني والاقتصادي والتي تمكن حوالي تسعة ألاف تونسي من الهجرة الى فرنسا بطريقة قانونية ومنظمة ملاحظا ان العدد في المقابل لم يصل الى حد الثلث باعتبار الافتقار الى اليات تفعيل الاتفاقية المذكورة.

هذا وقد اوضح السيد كاتب الدولة انه وفي مقابل انسداد الافق بالنسبة للدول الاوروبية عموما فان دول الخليج تمثل خير بديل بالنسبة لطلب اليد العاملة الراغبة في الهجرة.

وبتاريخ الخميس 12 ديسمبر 2013 عقدت لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية جلسة اخرى اعادت فيها التداول في احكام المشروع حيث وقع التذكير بكل ما تمت الاشارة اليه في جلسة الاستماع الى السيد عضو الحكومة من مخاطر كبيرة للهجرة غير الشرعية وانعكاساتها السلبية سواء على المعنيين بالأمر مباشرة من المهاجرين خلسة او على اسرهم وذويهم باعتبار ما تخلفه من فواجع في الغالب من الاحيان خاصة وان تونس بعد الثورة في حاجة ماسّة الى جميع الطاقات من ابنائها للمشاركة في مجهود التأسيس والبناء والإصلاح.

ولم يمنع كل ما تم تقديمه من تفسيرات وتوضيحات، بعض اعضاء اللجنة من ابداء احترازهم في خصوص مقتضيات الاتفاق خاصة فيما يتعلق بالخشية من العودة القصريّة والجماعية مطالبين بتضمين الاتفاق الضمانات الكافية في هذا الصدد.

قرار اللجنة

قررت لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية الموافقة على مشروع القانون الأساسي بأغلبية الاعضاء الحاضرين وهي توصي المجلس بالمصادقة عليه.

باردو في 17 ديسمبر 2013

رئيسة لجنة الحقوق والحريات

والعلاقات الخارجية

سعاد بن عبد الرحيم

المقررة المساعدة

عائشة الذوادي

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالمصادقة على اتفاق تعاون في مجال الهجرة بين الجمهورية التونسية والكنفدرالية السويسرية

فصل وحيد

تمّت المصادقة على اتفاق التعاون في مجال الهجرة،الملحق بهذا القانون الأساسي والمبرم بتونس في 11 جوان 2012 بين الجمهورية التونسية والكنفدرالية السويسرية.